



المركز الدولي للعدالة الانتقالية

5 Hanover Square, 24th Floor, New York, NY 10004
Tel: (917) 637-3800, Fax: (917) 637-3900

نحو إنشاء لجنة لتحريّ الحقيقة في العراق؟

ورقة إحاطة أعدها المركز الدولي

للعدالة الانتقالية (فبراير/شباط 2004)

أولاً: مقدمة

أدى القبض على صدام حسين، دكتاتور العراق السابق، واحتجازه في ديسمبر/كانون الأول 2003، إلى إبراز التساؤل عن كيفية تعامل العراق مع تركة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ارتكبت منذ أن تولى صدام السلطة في عام 1979. وقد اقترح مجلس الحكم العراقي المؤقت، وبعض المسؤولين من الدول التي تحتل العراق حالياً (في صورة سلطة الائتلاف المؤقتة) عدم الاكتفاء بإنشاء المحكمة الخاصة بالعراق، بل إنشاء آلية لتحريّ الحقيقة، مثل لجنة للحقيقة، وعبروا عن الحاجة إلى المصالحة فيما بين أبناء الشعب العراقي. وكان رجال القضاء وخبراء القانون العراقيون، الذين يحاولون إنشاء إطار للعدالة المؤقتة للعراق في المستقبل، قد اقترحوا قبل الحرب إنشاء لجننتين لتحري الحقيقة وتحقيق المصالحة بحيث تعملان بالتوازي مع إجراءات رفع الدعاوى القضائية.

ويعتقد المركز الدولي للعدالة الانتقالية أن أي مدخل للعدالة الانتقالية في العراق يجب أن

يتضمن المبادئ أو العناصر التالية:

- المساءلة الجنائية عن جرائم الماضي؛
- استجلاء حقيقة ما حدث فعلاً؛
- تقديم التعويضات للضحايا وأقاربهم؛
- إجراءات التحري عن العاملين لاستبعاد مرتكبي الانتهاكات من مواقع السلطة؛

- إجراء إصلاح مؤسسي لضمان عدم تكرار جرائم الماضي؛
- عملية مصالحة وطنية.

وإذا كان لا بد من تكامل هذه العناصر، فإن إجراءات تحقيقها قد تبدو متضاربة؛ فإذا كانت النيابة ترى عند إقامة الدعوى أن مقبرة جماعية ما تمثل مصدراً حيوياً لأدلة الطب الشرعي التي تساعد في إثبات التهم على المتهمين جنائياً، فقد تركز مبادرة أخرى على محاولة العثور على المفقودين وإبلاغ أسر الضحايا بالنتائج. ومع ذلك فإن التخطيط المسبق والتنسيق المحكم يمكنهما من تحقيق التكامل بين الآليات غير القضائية وبين رفع الدعوى الجنائية من خلال جمع الأدلة التي يمكن استخدامها في المحاكمات وتنظيم هذه الأدلة وصيانتها، بل ومن الممكن أن تساعد أيضاً في إعداد ما يلزم لتنفيذ برامج التعويضات.

وقد بدأ السير فعلاً، في وقت كتابة هذه الوثيقة، في عدد من المبادرات في جميع هذه المجالات، وكثيراً ما تساعد سلطة الائتلاف المؤقتة في هذا المضمار، وإن كنا نفتقد المنهج الشامل الكفيل بإدراج هذه الآليات جميعاً في إطار مدخل متكامل لإقامة العدالة وتحري الحقيقة وتحقيق المصالحة، وبحيث يتفق مع المعايير الدولية القائمة ويمثل أفضل أساليب العمل.

وتساور المركز بواعث قلق شكلية وموضوعية إزاء بعض الخطوات التي اتخذت، ومرجعها في الأغلب والأعم إلى عدم إجراء التشاور الصحيح وما يبدو من عدم الاستقلال في اتخاذها. ومع ذلك فالمركز يعتقد أنه لا يزال بالإمكان وضع استراتيجية شاملة للتصدي لجميع القضايا المعقدة والمتداخلة الخاصة بمواجهة الانتهاكات المرتكبة في الماضي في العراق. أما الأسلوب الملائم فيتطلب الجمع بين الخبراء العراقيين والدوليين، بحيث يعملون بمساعدة هيئة محايدة (حبذا لو كانت الأمم المتحدة) وتقديم التوصيات إلى مجلس الحكم المؤقت، وإلى أي حكومة ذات سيادة في المستقبل.

وتتناول ورقة الإحاطة الحالية تحديداً مسألة تحري الحقيقة وإمكان إنشاء "الجنة للحقيقة" في العراق. وليس الغرض من هذه الورقة الدعوة إلى إنشاء مثل هذه اللجنة بل عرض بعض القضايا الحساسة التي لا بد من بحثها، وعرض الآراء بشأن الخطوات اللازمة والفعالة في تحري الحقيقة.

ثانياً: السياق

في يوليو/تموز 1968 قام لواء مدرع باحتلال المباني والمنشآت الرئيسية في بغداد، مؤذناً بعودة حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكم، وهو الذي كُتب له أن يستمر فترة طويلة،

بعد أن كان قد تولى مقاليد السلطة فترة قصيرة في عام 1963. وبعد أحد عشر عاماً، أي في يوليو/تموز 1979، تنحى الرئيس حسن البكر عن السلطة، فخلفه صدام حسين، الذي ظل يحكم البلاد حتى غزو العراق في مارس/آذار عام 2003. وكان نظام صدام آخر الحكومات الاستبدادية التي توالى على العراق وأشدّها وحشية، وهي التي استخدمت أساليب العنف، خارج نطاق القانون، للاحتفاظ بالسلطة. أما أبرز البشاعات المرتكبة – ومنها الإبادة الجماعية، والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجرائم الحرب – فقد وقعت في العقود الثلاثة الأخيرة، ومن غير المحتمل أن تمتد جهود التصدي لانتهاكات الماضي إلى ما قبل استيلاء حزب البعث على السلطة في عام 1968.

وقد تمكنت منظمات حقوق الإنسان، على الرغم من قدرتها المحدودة على الوصول إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، أن تجمع أدلة كثيرة على وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، خصوصاً ضد الأكراد في الشمال والشبيعة في الجنوب، مثل منظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، وأطباء من أجل حقوق الإنسان، والمحققين المستقلين في حقوق الإنسان، وكذلك – ومنذ عام 1981 – بعض المقرررين الخاصين بالعراق التابعين للأمم المتحدة.

وكان من بين هذه الانتهاكات في الشمال التدمير المتعمد فيما بين عامي 1977 و1987 لما يقرب من 5000 قرية كردية وإجلاء سكانها قسراً؛ وقتل آلاف المدنيين من الأكراد نتيجة للقصف، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيماوية؛ وحملة "الأنفال" التي استمرت من فبراير/شباط إلى سبتمبر/أيلول 1988، والتي قام خلالها الجنود العراقيون باقتحام المناطق الجبلية في كردستان العراق، واعتقال وإعدام أكثر من 100 ألف كردي، معظمهم من الرجال والصبيان؛ والتهجير القسري للأقليات العرقية من إقليم كركوك الغني بالنفط، وهو ما نجم عنه إجلاء ما يربو على 120 ألف كردي وأشوري وتركماني منذ عام 1991، وإحضار أسر عربية من جنوبي العراق لإحلالها مكانهم.

أما في الجنوب، فكان من بين هذه الانتهاكات إبعاد ما يقدر بنصف مليون من الشيعة إلى إيران، خشية تأييدهم لإيران في أثناء الحرب بين العراق وإيران (1980-1988)؛ وحبس أو إخفاء عدد من المدنيين يتراوح بين 50 ألفاً و70 ألفاً، معظمهم من الرجال والصبيان الذين انتزعوا من أسرهم وأعدموا؛ والقمع الوحشي للانتفاضة التي وقعت عام 1991 في الجنوب، حيث اعتُقل الآلاف أو اختفوا، وأعدم المئات إعداماً فورياً. وعندما هرب بعض المدنيين والمتمردين ورجال الدين وبعض الفارين من الجيش إلى مناطق الأهوار في الجنوب قام الجيش

العراقي بقصف المنطقة، وأجبر الأهالي على النزوح، وبدأ عمداً في تنفيذ مشروع ضخ لتجفيف الأهوار بهدف تيسير دخول الجيش إلى الأهوار. وفر الآلاف من عرب الأهوار إلى إيران، ويعتقد الخبراء أن العدد الكلي للسكان في تلك المنطقة قد انخفض من نحو 250 ألفاً في بداية التسعينيات إلى ما لا يزيد على 40 ألفاً بحلول عام 2003.

ولكن انتهاكات حقوق الإنسان لم تقتصر على هذين القطاعين، بل ارتكب النظام العراقي غيرها في شتى قطاعات المجتمع العراقي، مثل الاعتقال السياسي والتعذيب، والإعدام، والإخفاء، إذ أقام شبكة واسعة تتكون من خمسة أجهزة أمن مستقلة، إلى جانب منظمات حزب البعث والوحدات العسكرية الخاصة، فأصبحت شبكة واسعة من العملاء والجواسيس، تحمي رئيس الجمهورية، وتقمع أي انشقاق داخلي، وتحول دون أي انقلاب في الحكم، وتتصدي للتهديدات الخارجية. وكانت لهذه الهيئات شبكة من "المخبرين" الذين امتد نشاطهم الرقابي ليشمل المجتمع العراقي كله تقريباً. وكان الذين تحتجزهم سلطات الاستخبارات للاشتباه في ارتكابهم جرائم سياسية يتعرضون للتعذيب بصفة منتظمة قبل محاكمتهم وبعدها، وإذا كان عدد الذين تسببت أجهزة الاستخبارات في اختفائهم منذ 1979 لا يزال مجهولاً، فالمعتقد أنه بالغ الضخامة.

ومما يؤسف له أن التقديرات التي وضعتها منظمات حقوق الإنسان للقتلى والمفقودين (وهي التي تقوم على الأبحاث التي أجرتها دون التواجد الميداني في البلد ودون اتصال مباشر بالضحايا وأسراهم) تميل إلى التواضع، فيما يبدو. وبحلول آخر عام 2003، كان المحققون قد حددوا مواقع أكثر من 200 مقبرة جماعية، مما أحيى التوقعات بأن يتمكن أفراد أسر الضحايا من معرفة مصير ما قد يربو على 300 ألف فرد من أحبائهم، ولا يزال أكثر من مليون من العراقيين النازحين داخلياً ينتظرون فرصة استرداد منازلهم وممتلكاتهم المفقودة، والمطالبة بالتعويضات عما أصابهم، ولا يزال نحو مليوني لاجئ عراقي ينتظرون في الأقطار المجاورة بدء السير في إجراءات العودة والاندماج من جديد في المجتمع.

ومع بداية تصدي العراقيين لهذه التركة المثقلة من انتهاكات الماضي، برزت قضايا المساءلة، وتقصي الحقيقة، والتعويضات، والمصالحة. ولا شك أن الآليات والإجراءات التي توضع لمواجهة أسباب ونتائج الانتهاكات الهائلة لحقوق الإنسان ستكون لها آثارها المهمة على إقامة نظام ديموقراطي في العراق.

ثالثاً: لماذا ننشئ لجنة لتحري الحقيقة في العراق؟

لا تزال لجان الحقيقة تثير اهتمام الناس في شتى أنحاء العالم، فلقد أنشئت حتى الآن نحو 30 لجنة، متفاوتة الطموح والنجاحات، ولقد عمل المركز منذ إنشائه بالتعاون الوثيق - بصفة خاصة - مع لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو، التي قدمت تقريرها في آخر أغسطس/آب؛ ويواصل المركز دعمه لثلاث لجان رئيسية لا تزال قائمة في غانا وسيراليون وتيمور الشرقية. وكانت آخر لجنة أنشئت هي اللجنة المغربية، ويقوم المسؤولون في بلدان أخرى - مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، وإندونيسيا، وكينيا، وليبيريا - في الوقت الحالي بإنشاء لجان للحقيقة، أو يبحثون بإنشاءها.

وبصفة عامة، يمكن القول بأن لجنة الحقيقة هي مؤسسة مؤقتة، تستمد صلاحيتها أو سلطتها من الدولة، ويقتصر عملها على فترة محددة (هي عام أو عامان في العادة). ويجري إنشاؤها، بصفة عامة أيضاً، في لحظة انتقال سياسية، مثل الانتقال من الحرب إلى السلم، أو من الحكم الاستبدادي إلى الحكم الديمقراطي. ولجان الحقيقة ليست محاكم، رغم أنها كثيراً ما تتصدى لمسائل من الممكن عرضها على القضاء، وتتمتع بعض اللجان بسلطات تشبه سلطات المحاكم، مثل سلطة الحصول على الوثائق وإرغام الشهود على الإدلاء بشهادتهم، مما يمكنها من القيام بالتحقيقات. أما الهدف الأساسي للجنة الحقيقة فهو التحقيق في أنماط انتهاكات أو انتهاكات بعينها ارتكبت على امتداد فترة زمنية، لا البت في المسؤولية الجنائية الفردية في قضية معينة (وإن كانت بعض لجان الحقيقة قد حدد أسماء الجناة الأفراد). وتؤدي التحقيقات بصفة عامة إلى تقديم تقرير عن النتائج والتوصيات الخاصة بالسياسات.

وبازدياد انتشار لجان الحقيقة في العالم، يزداد تفهم الدور المنوط بها، فاللجنة تسجل أقوال الضحايا الذين قد تصل أعدادهم إلى الآلاف، وتقوم بالتحقيق في القضايا الرئيسية وتجري البحوث في أسباب وقوع انتهاكات الماضي وعواقبها، وتكتب تقريراً علنياً، وذلك كله يمكنها من تحقيق ما يلي: الاعتراف رسمياً بما كان يلقي الإنكار في الماضي، خصوصاً الانتهاكات التي ارتكبتها الدولة؛ احترام الضحايا وإتاحة الفرصة لهم للتعبير عن آرائهم؛ إبلاغ الجمهور العريض بمدى الجرائم المرتكبة في الماضي؛ والمساعدة في بلورة آليات العدالة الأخرى اللاحقة، مثل المحاكمات أو التعويضات، بل إن لجنة التحقيق، ولو "برفع التكتّم" على معاناة الماضي وتوفير الاحترام لها فحسب، تستطيع أن تضع الحد الفاصل بين ماضي أحد البلدان ومستقبله الزاهر بالأمل.

وتعتبر كل لجنة من لجان الحقيقة لجنة فريدة، إذ تستجيب للظروف الخاصة للبلد الذي تعمل فيه، ومن الخطأ أن نتصور أن جميع اللجان توفر العفو لمرتكبي الانتهاكات في مقابل

إدلائهم باعترافاتهم؛ بل إنه لم يُقدم على ذلك سوى لجنة واحدة، من بين ما يقرب من ثلاثين لجنة تم إنشاؤها، وهي لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا.

أما في العراق حيث يُتوقع أن تحاكم نسبة ضئيلة جداً من العدد الكلي لمرتكبي الانتهاكات أمام المحكمة العراقية الخاصة والمحاكم المحلية، فإن لجنة الحقيقة تستطيع المساعدة في إعداد بيان شامل لانتهاكات حقوق الإنسان على مدى ربع القرن الماضي، ولها أيضاً أن تصبح منبراً يتيح للضحايا الإدلاء بشهاداتهم والاعتراف بما كابده، وأن تصدر التوصيات بشأن التدابير اللازمة للحيلولة دون تكرار انتهاك حقوق الإنسان، وأن تنظر في إمكان تقديم التعويضات. ولقد أدت العقود التي قضاها المجتمع العراقي غير المتجانس في ظل الحكم الاستبدادي إلى طمس الانقسامات داخل ذلك المجتمع في بعض الحالات، وإلى تفاقمها في حالات أخرى. ولنا أن نتوقع أن تؤدي هذه الانقسامات إلى الصراع نتيجة قلقله الأحوال وهشاشة الأمن في عراق ما بعد الحرب. وبإمكان لجنة الحقيقة تعزيز التصالح والتفاهم داخل المجتمع العراقي دون التضحية بالمساءلة أو تجاهل الانقسامات القائمة فعلاً.

وتستطيع اللجنة أن تحاول أيضاً إعداد بيان رسمي للأحداث التي ذاع سوء سمعتها مثل حملة "الأنفال"، وقتل وتهجير عرب الأهوار، من خلال تحليل الكم الهائل من الأدلة التي جمعتها المنظمات وجمعها الأفراد داخل العراق وخارجه. وعلى غرار لجنة الإيضاح التاريخي في غواتيمالا، تستطيع اللجنة العراقية أن تبحث دور القوى الخارجية في منع وقوع انتهاكات حقوق الإنسان أو تيسير وقوعها.

وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراء ما بشأن مئات الآلاف من العراقيين المفقودين أو المختفين أو المفترض وفاتهم، وهذه مهمة بالغة الأهمية وذات أبعاد هائلة تتطلب وجود لجنة للحقيقة أو إنشاء هيئة متخصصة للتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في النهوض بها.

ولا تمثل لجان الحقيقة غايات في ذاتها، بل إنها إحدى الوسائل المتاحة لإعادة بناء العلاقات على أسس الصدق والثقة، ويجب أن ينظر إلى إنشاء لجنة للحقيقة في العراق باعتبارها استكمالاً لإجراءات تحريك الدعاوى القضائية، لا بديلاً عنها، ومن ثم فلا بد من الاستمرار بقوة في الجهود المبذولة للتصدي لهذه الجرائم عن طريق المحاكم، كما ينبغي أن تكون المساءلة القضائية عنصراً مهماً في أي نهج يوضع للتصدي لانتهاكات الماضي وزيادة المصالحة الوطنية. ومن شأن العمل الذي تنهض به لجنة الحقيقة، على غرار لجنة بيرو وهي أحدث

الجان، أن يمثل دفعة جديدة للمساءلة من خلال رفع الدعوى القضائية، ويوصي بالمدخل اللازم لمسألة تعويضات الضحايا، ويضع "التشخيص" الملائم للإصلاح المؤسسي.

رابعاً: مبادئ إنشاء لجنة للحقيقة في العراق

تحقيقاً لمساهمة لجنة الحقيقة في المصالحة وإعادة بناء المجتمع، يجب أن يُراعى في إنشائها وفي الصلاحيات المخولة لها أن تلبّي احتياجات المجتمع الذي تعمل فيه، وظروفه التاريخية، والواقع الحالي له. وينبغي أن ينظر إليها قطاع عريض يمثل شتى الفئات الاجتماعية باعتبارها لجنة تتمتع بالشرعية والاستقلال، وإلا تعرضت لجنة الحقيقة لخطر التهميش أو استقطاب التأثير، وهكذا فيجب أن تقوم أي خطة لإنشاء لجنة للحقيقة في العراق على المبادئ التالية: التعليم، التشاور، الاستقلال، والتنسيق.

أ- التعليم

تشير أبحاث المركز إلى أن العراقيين المقيمين في العراق لا يكادون يعرفون شيئاً عن لجان الحقيقة، ولم يعتادوا هذه الفكرة أو يسمعوها بخبرات البلدان الأخرى في هذا الصدد¹. وهكذا فإن تعليم القوى الناشئة في المجتمع المدني العراقي، والقادة الدينيين وقادة المجتمعات المحلية، ومملي الطوائف العرقية، إلى جانب قطاع عريض يمثل السكان العراقيين (من ذوي التعليم العالي) يعتبر خطوة أولى لا غنى عنها.

وهكذا فإن التعليم والتدريب ونشر المعلومات يجب أن يشمل الخبرات المشابهة للبلدان الأخرى، وشتى النماذج التي سبق تطبيقها في الماضي، والخيارات المختلفة المتاحة لتحديد صلاحيات لجنة الحقيقة ونطاق سلطاتها. ويجب أن يكون التعليم موجهاً بعناية إلى جميع القطاعات الاجتماعية التي يعينها الأمر، حتى لا ينظر إليه أحد باعتباره حواراً مقصوراً على أفراد "النخبة" أو الصفوة، أو على مجموعات سياسية دون غيرها.

ب- التشاور

¹ في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2003، أجرى المركز بالتعاون مع مركز حقوق الإنسان بجامعة كاليفورنيا، بيركلي، بحثاً في العراق على مدى ستة أسابيع، أجريت فيها مقابلات مع أكثر من 400 عراقي يمثلون شتى الفئات العرقية والدينية والاجتماعية، وهي مقابلات شخصية مستفيضة تناولت مواقفهم إزاء التصدي لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في الماضي. وسوف تنشر نتائج هذه البحوث في المستقبل القريب.

إن شئنا الشرعية لإجراءات تحري الحقيقة ومساندة الجمهور لها، فالأرجح أن يتأتى ذلك من خلال إجراءات تتسم بالصرحة والشفافية والشمول للتشاور والتداول مع الجماهير. وتشير أبحاث المركز إلى أن العراقيين يفضلون إجراء تحري الحقيقة الذي يسهل تحديد الضحايا ويلقي الضوء على مصير المختفين. أما العفو عن المتهمين بارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان فلا يكاد يؤيده أحد، إن لم يكن يعارضه الجميع. وتؤكد هذه النتائج أهمية إجراء التشاور الصريح والشفاف والشامل، في أعقاب انتهاء مرحلة التعليم. وهكذا فلا يجب التسليم بمعرفة أولويات واحتياجات أبناء الشعب العراقي أو افتراض تفهمها من خلال الاستناد إلى آراء النخب السياسية القائمة أو الممثلين المعيّنين لأبناء الشعب.

ويجب أن يتسع إجراء التشاور ليشمل السؤال عما إذا كان المجتمع العراقي يرغب في إنشاء لجنة للحقيقة، فإذا كان الرد بالإيجاب، يكون التساؤل عما ينبغي أن تتمتع به اللجنة من صلاحيات وسلطات. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تحديد الصلاحيات والاختصاصات آراء الضحايا، والمنظمات غير الحكومية، وقوى المجتمع المدني الأخرى، فإن دعمها للجنة وإسهامها فيها من العوامل الحاسمة لإنجاحها في عملها. ويجب إذن إعلان القوانين المقترحة لإنشاء اللجنة ونشرها ومناقشتها في شتى المحافل ضماناً لتفهم الجمهور إياها ودعمه لها. ومن شأن التشاور أن يساعد اللجنة أيضاً في إدراك صور تضرر النساء والأطفال والأقليات من الانتهاكات. ومن القضايا التي سوف تعرض للمناقشة ما يلي: نوع الانتهاكات التي سيجري التحقيق فيها؛ والأهداف الرئيسية لإجراءات تحري الحقيقة؛ والسلطات القانونية للجنة؛ وما إذا كانت اللجنة سوف تعقد جلسات علنية وتنشر أسماء الأفراد المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

على سبيل المثال، سبق إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون إجراء تشاور استمر شهوراً طويلة، الأمر الذي أتاح لقانون اللجنة المذكورة أن ينشر على نطاق واسع وللناس أن يعلقوا عليه، فأدخلت عناصر جديدة في الصلاحيات، تمثل الواقع الذي تعيشه سيراليون والفرص الخاصة المتاحة لها. ونهض المجتمع المدني بدور مركزي وإيجابي إلى حد بعيد في المساعدة في صياغة الاختصاصات، وكان ذلك أيضاً من خلال عقد مؤتمرات للتشاور على مستوى البلد كلها. كما عرضت قضايا الصلاحيات والسلطات وتكوين اللجنة على مائدة البحث في حلقات درس، وورش عمل، وبرامج إذاعية في شتى أنحاء البلاد.

ج- الاستقلال

وترتبط ضرورة التشاور بمبدأ الاستقلال، وهو الذي يجب أن يكون استقلالاً حقيقياً وظاهراً للناس في آن واحد إذ إنه لما كان "الانتقال" في العراق قد حدث نتيجة للغزو العسكري،

وفي ضوء الاحتكاك المتواصل إزاء الاحتلال وإزاء الانقسامات الدينية والعرقية والاجتماعية القائمة، فإنه لا بد من بناء الثقة في إجراءات تقصي الحقيقة على أسس محايدة وغير منحازة وذلك من القاعدة إلى القمة، وإلا أصبح من المستبعد للجنة الحقيقة النهوض بدورها في المصالحة وبناء الثقة.

وهكذا فإن الذين يُختارون للعمل بلجنة الحقيقة لا بد أن يتمتعوا بالاحترام وأعلى مراتب النزاهة، وبحيث يمثلون التوازن بين مختلف القوى السياسية، والجماعات العرقية، والطوائف الدينية. ويجب أن يلتزم أعضاء اللجنة بتقصي الحقائق بنزاهة وإنصاف التزاماً لا يرقى إليه الشك. ويجب أن تقوم إجراءات اختيارهم على أسس التشاور والشفافية وعدم الانحياز، ومن المهم أن يمثلوا الجنسين بالصورة الصحيحة لعدة أسباب منها مقتضيات أداء اللجنة لمهامها، مما يشجع ضحايا الانتهاكات الجنسية، مثلاً، على التقدم للإدلاء بالشهادة.

د- التنسيق والتكامل النظري

سيكون للتنسيق مع المؤسسات الأخرى للعدالة الانتقالية أهمية قصوى في العراق، فثمة احتمال كبير لوقوع ازدواج أو حتى تضارب في العمل بين أنشطة تقصي الحقيقة وإجراءات رفع الدعوى القضائية. والنطاق الواسع للفظائع المرتكبة وابتعادها عن بعضها البعض زمنياً وجغرافياً، يقضيان بوجود حاجة ملحة إلى إنشاء آلية منظمة ذات كفاءة للاستدلال على مصائر الذين اختفوا وإعادة رفات الضحايا إلى أسرهم. ولما كانت أبعاد تحري الحقيقة وإقامة الدعوى في إطار العدالة الانتقالية في العراق سوف تمثل مهاماً جسيمة ومعقدة وعسيرة، فلا بد من وضعها نظرياً وتنفيذها عملياً في إطار منهج شامل متكامل، وإلا تضاعلت فاعليتها.

ومما له أهمية حيوية منذ أولى مراحل العمل النظري وضع الخطط الجادة لأساليب التفاعل بين إجراءات لجنة الحقيقة وإجراءات رفع الدعاوى ودفع التعويضات والتحري عن العاملين. ويقتضي هذا المنهج تفهم جميع المشتغلين بوضع السياسات والعمليات الفنية للعلاقات القائمة فيما بين هذه الآليات، والتواصل اللازم فيما بينهم، ووضوح الغرض من كل إجراء قبل الإقدام على التنفيذ.

أما القواعد المناسبة التي تحكم التفاعل فيما بين شتى المؤسسات فهي تعتمد على السياق ومن المحال وصفها مقدماً. ومع ذلك فلا بد من توافر الالتزام باستراتيجية متماسكة شاملة تحدد الدور المنوط بكل آلية، والتخطيط بشفافية للأدوار المؤسسية المحددة القائمة على الخبرة الدولية في هذا الصدد. أما حين تنشأ مؤسسات العدالة الانتقالية في جو يفنقر إلى الشفافية أو العلنية،

فسوف تمثل خطراً حقيقياً في أن يصبح التنسيق إجراء مقصوراً على حالة دون حالة، ويؤدي إلى بلبلة وإرباك الضحايا والعاملين بالمؤسسات.

ويعتقد المركز أن الأمم المتحدة قد تقوم خيراً من غيرها بأداء دور التنسيق والتكامل اللازم. فمن مميزاتها ما يراه العراقيون من استقلال ما تقدمه من مشورة ومعونة، وإلى جانب ذلك فهي تمثل قناة التوصيل اللازمة لتقديم المعونة الدولية التي قد تتردد الدول أو تحجم عن تقديمها من خلال الدول التي تحتل العراق. وقد ثبت في الحالات التي تندر فيها الموارد في أعقاب الحروب أن المساهمات التي قدمها المجتمع الدولي نهضت بدور حاسم في تمكين بعض لجان الحقيقة من أداء مهامها. وقد تتخذ هذه المساهمات صورة المنح النقدية، ولكن الخبرة في تحقيقات الطب الشرعي، وتسجيل الأقوال، وإدارة البيانات، وتحليل البيانات، خبرة لها قيمتها أيضاً.

وتتمتع الأمم المتحدة بخبرة كبيرة، ولها تجارب امتدت على مدى أكثر من عقد في تسهيل إنشاء وتشغيل لجان الحقيقة، سواء من خلال مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أو الوكالات الأخرى التابعة لها، كما تتمتع بمزية أخرى، وهي كونها (واعتبارها) مصدراً للخبرة والمعونة الدوليتين، مستقلاً عن دول الاحتلال.

خامساً: خاتمة

لا بد عند وضع أي إجراءات لتحري الحقيقة في العراق من التخطيط لها من خلال إجراءات صارمة وشاملة للتعليم والتشاور، ولا بد لها أن تثبت استقلالها عن الاعتبارات السياسية الخارجية. ويجب اعتبار تحري الحقيقة من الجوانب المهمة لاستراتيجية العدالة الانتقالية الشاملة التي تتضمن رفع الدعاوى القضائية، والتعويضات، والتحري عن العاملين، والإصلاح المؤسسي. وسوف يكون التنسيق والتكامل النظري مع الإجراءات الأخرى، مثل رفع الدعاوى، من العوامل المهمة لفاعلية أية لجنة للحقيقة أو أية آلية مثيلة لتقصي الحقيقة. ويجب الاستفادة من استقلال الأمم المتحدة وخبرتها تسهيلاً لإنشاء آلية لتحري الحقيقة في العراق في إطار مثل هذه الاستراتيجية الشاملة والمنسقة.